



مدونة سياسات

الحماية القضائية لحقوق الملكية  
الفكرية في جمهورية الصين الشعبية،  
نحو بيئة قانونية محفزة للابتكار

- بواسطة: لؤي حافظ دقوش، باحث دكتوراة السياسات العامة، جامعة الاقتصاد والأعمال الدولية - بكين

## الملخص التنفيذي

يستعرض هذا التقرير إجراءات الصين في تعزيز الحماية القضائية لحقوق الملكية الفكرية باعتبارها دعامة أساسية لدفع الابتكار وتحفيز الاستثمار في القطاعات التكنولوجية والصناعية. ويُبرز التحولات القانونية والمؤسسية التي شهدتها البلاد خلال العقدين الماضيين، بما في ذلك تحديث الإطار التشريعي، وإنشاء محاكم متخصصة، وصولاً إلى تأسيس **محكمة الملكية الفكرية التابعة للمحكمة العليا**.

كما يتناول التقرير أبرز التحديات التي تواجه التطبيق الفعلي للقوانين، مثل **صعوبة الإثبات في القضايا التقنية المعقدة وتفاوت الكفاءة القضائية** بين المناطق، في المقابل، يسلط الضوء على النجاحات اللاحقة في **دمج التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي** ضمن المنظومة القضائية، بما عزز من كفاءة وشفافية التقاضي.

يشير التقرير كذلك إلى **انخراط الصين المتزايد في الاتفاقيات الدولية** ذات الصلة، وتعاونها مع منظمات مثل **المنظمة العالمية للملكية الفكرية (ويبو)**، رغم استمرار بعض الانتقادات الدولية بشأن مستوى الالتزام بالتنفيذ المحلي.

يشير ما سبق إلى أن هناك توجه صيني نحو بناء **بيئة قانونية أكثر صرامة واحترافية**، تعزز من قدرة الصين على ترسيخ مكانتها كمركز عالمي للابتكار وحماية حقوق المخترعين والمستثمرين.

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، أصبحت الملكية الفكرية من الركائز الأساسية للتنمية والابتكار، وعنصرًا محوريًا في حماية الحقوق وتشجيع الاستثمارات. ومع تنامي الاعتماد على المعرفة والتكنولوجيا، تزايدت الحاجة إلى أنظمة قانونية متقدمة توفر حماية فعالة للمخترعين والمبدعين، وتحد من التعديات والانتهاكات.

وتُعد الصين من أبرز الدول التي حظيت باهتمام دولي في هذا المجال، ليس فقط بفضل نموها الصناعي والتكنولوجي المتسارع، بل أيضًا بسبب التحديات والانتقادات التي واجهتها سابقًا بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية. وخلال العقدين الماضيين، أطلقت الصين حزمة من الإصلاحات الهيكلية والتشريعية واسعة النطاق بهدف ترسيخ مكانتها كدولة قانونية تحترم حقوق الملكية الفكرية وتفتعلها من خلال مؤسسات قضائية متخصصة، وهو ما جعل تجربتها محل دراسة واهتمام متزايد.

تعمل الحكومة الصينية على تعزيز الحماية القضائية لحقوق الملكية الفكرية كوسيلة لدعم الابتكار في القطاعات التكنولوجية والصناعية الحيوية. وتُعتبر هذه الحقوق ركيزة أساسية لتحفيز الإبداع وضمان الثقة في البيئة التجارية، مما يجعل الاهتمام الرسمي بها أداة فعالة لدفع عجلة النمو الاقتصادي. فعندما يحظى المبدعون بالحماية القانونية الكافية، تزداد فرص الاستثمار في الابتكارات، بما ينعكس إيجابًا على تطور الصناعة والتكنولوجيا.

وقد شهدت السنوات الأخيرة خطوات عملية من الصين لتطوير الإطار القانوني للملكية الفكرية بما يتماشى مع المعايير الدولية، حيث تم تحديث التشريعات، وتعزيز فاعلية الحماية المدنية والإدارية. ومن أبرز تلك الخطوات، تشديد العقوبات المالية على منتهكي الحقوق، في محاولة للحد من الممارسات غير القانونية وتوفير بيئة قانونية أكثر أمانًا للمستثمرين.

وبحسب تقرير عمل المحكمة الشعبية العليا لعام 2024، الذي قُدم خلال جلسات الهيئة التشريعية الوطنية، كُنّفت الصين جهودها لتعزيز الحماية القضائية لحقوق الملكية الفكرية، لا سيما في المجالات الاستراتيجية مثل تكنولوجيا المعلومات من الجيل الجديد، والتصنيع المتقدم، والطب الحيوي، والمواد الجديدة.

كما تعاملت المحكمة العليا مع النزاعات المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي، حيث دعمت الاستخدام القانوني للتقنيات الحديثة، واتخذت إجراءات ضد المخالفات التي تستغل الذكاء الاصطناعي في انتهاك الحقوق.

وأظهرت البيانات أن المحاكم الصينية على مختلف مستوياتها أصدرت في عام 2024 نحو 494 ألف حكم في قضايا تتعلق بالملكية الفكرية، مسجلة زيادة بنسبة 0.9% مقارنة بالعام السابق، ما يعكس حجم النشاط القضائي في هذا المجال.

ويقدّم هذا التقرير قراءة تحليلية لواقع الحماية القضائية لحقوق الملكية الفكرية في الصين، مع التركيز على تطور الإطار القانوني، واستعراض أبرز الممارسات والإجراءات، إلى جانب مناقشة التحديات الدولية والتعاون مع المنظمات العالمية. كما يتضمن التقرير ملخصًا تنفيذيًا يوفّر للقارئ نظرة عامة على أهم المحاور المطروحة.

ويهدف التقرير في مجمله إلى تسليط الضوء على الأطر القضائية المنظمة للملكية الفكرية في الصين، من خلال تحليل البنية القانونية، واستعراض السوابق القضائية ذات الصلة، ومناقشة التحولات الأخيرة التي أعادت تشكيل هذا القطاع الحيوي.

## الإطار القانوني لحماية الملكية الفكرية في الصين

شهدت المنظومة القانونية لحماية الملكية الفكرية في الصين تطورًا ملحوظًا خلال العقود الأخيرة، مدفوعة برغبة سياسية واقتصادية في تحسين مناخ الأعمال وتعزيز ثقة المستثمرين المحليين والدوليين. وقد تحوّلت الصين من كونها ساحة لانتهاكات متكررة في هذا المجال، إلى دولة تمتلك أحد أكثر الأطر القانونية تطورًا وشمولًا ضمن الدول النامية.

### أولاً: التشريعات الوطنية

يستند النظام القانوني الصيني لحماية الملكية الفكرية إلى مجموعة من القوانين والتشريعات المستقلة التي تنظم مختلف فئات الحقوق الفكرية، من أبرزها:

- **قانون براءات الاختراع (Patent Law):** صدر لأول مرة عام 1984، وتم تعديله عدة مرات، كان آخرها في عام 2020، لتعزيز حماية حقوق المخترعين وتوسيع نطاق التعويضات القانونية.
- **قانون حقوق التأليف والنشر (Copyright Law):** صدر عام 1990، ويشمل المصنفات الأدبية والفنية والرقمية، وقد شهد مؤخرًا تشديدًا في حماية المحتوى الرقمي.
- **قانون العلامات التجارية (Trademark Law):** يُعد من الركائز القانونية الأساسية لحماية العلامات ضد التقليد، وقد خضع لتعديلات بهدف تحسين إجراءات التسجيل وتسريع الفصل في المنازعات.

وإلى جانب هذه القوانين، أصدرت الجهات التنظيمية الصينية عددًا من اللوائح التنفيذية والإرشادات القضائية لتوحيد تفسير النصوص القانونية، مما ساعد على تقليل التباين في الأحكام وتعزيز اليقين القانوني.

### ثانيًا: المؤسسات القضائية المختصة

في سياق الإصلاحات المؤسسية، أنشأت الصين محاكم متخصصة في قضايا الملكية الفكرية على المستويين المحلي والوطني. ففي عام 2014، تأسست أولى هذه المحاكم في بكين وشنغهاي وقوانجو، والتي أصبحت لاحقًا نماذج يُحتذى بها في التخصص القضائي. وفي عام 2019، تم تأسيس **المحكمة العليا للملكية الفكرية** التابعة للمحكمة الشعبية العليا، والتي تُعد جهة استئناف وطنية لجميع القضايا الكبرى في هذا المجال، مما ساهم في توحيد السوابق القضائية ورفع مستوى التخصص. تعكس هذه المؤسسات التقدم المؤسسي والإرادة السياسية لتعزيز ثقة المستثمرين في النظام القضائي الصيني، سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

### ثالثًا: الاتفاقيات والمعاهدات الدولية

منذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2001، عملت الصين على موازنة تشريعاتها مع المعايير الدولية، لا سيما **اتفاقية تريبس (TRIPS)** التابعة لمنظمة التجارة العالمية، والتي تُعد المرجعية القانونية الأساسية لحماية الملكية الفكرية عالميًا.

كما أن الصين عضو في **المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)**، ووقّعت على عدد من الاتفاقيات الدولية المهمة، من أبرزها:

- اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية.
- اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية.
- معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT).

ويُجسّد هذا الانخراط الدولي التزام الصين بتحسين منظومتها القانونية بما يتوافق مع المعايير العالمية، كما يعكس استجابتها لضغوط خارجية تهدف إلى ضمان تطبيق فعال وشفاف لحماية الملكية الفكرية.

### الحماية القضائية للملكية الفكرية: الإجراءات والممارسات

مع تزايد النزاعات المتعلقة بالملكية الفكرية في الصين نتيجة النمو الصناعي والتكنولوجي السريع، أصبحت الحماية القضائية لهذه الحقوق محورًا رئيسيًا في السياسة القانونية للدولة. وقد ركّزت الصين على تطوير ممارسات قضائية متقدمة لضمان إنفاذ القوانين بشكل فعّال، بما يعزز الثقة في بيئتها القانونية والاقتصادية.

#### أولاً: آلية التقاضي في قضايا الملكية الفكرية

تعتمد الصين في التعامل مع منازعات الملكية الفكرية على القضاء المدني بشكل أساسي، مع إمكانية اللجوء إلى القضاء الجنائي في حالات الانتهاك الجسيم، إضافة إلى المسارات الإدارية. **المسار المدني:** غالبية القضايا تُرفع أمام المحاكم المدنية المتخصصة، وتبدأ عادة في المحاكم الشعبية المتوسطة (s Courts'Intermediate People)، ويُنظر في الاستئنافات أمام محكمة الملكية الفكرية التابعة للمحكمة العليا.

**الإجراءات القضائية:** تبدأ بدعوى مدنية تتضمن تفاصيل الانتهاك، يليها فحص شكلي، ثم جلسات استماع علنية. تمنح المحكمة صلاحيات إصدار أوامر وقتية، وتعويضات مالية، وحتى أوامر بوقف التعدي أو تدمير المنتجات المخالفة.

**الوسائل الإثباتية:** تعتمد المحاكم على أدلة مادية، تقارير خبراء، وتقييمات تقنية. ويُلاحظ أن عبء الإثبات غالبًا ما يقع على المدعي، ما يشكل تحديًا في بعض الحالات المعقدة تقنيًا.

### ثانيًا: دور محاكم الملكية الفكرية المتخصصة

أثبتت المحاكم المتخصصة - لا سيما في بكين وشنغهاي وقوانجو - دورًا رياديًا في رفع كفاءة الفصل في القضايا، بفضل ما تمتلكه من قضاة ذوي خبرة في القانون والتكنولوجيا. كما تميزت هذه المحاكم بسرعة الفصل، والاعتماد على قواعد تفسير مرنة ومحدثة، وتوفير منصات إلكترونية لتسريع تسجيل القضايا وإيداع الوثائق، مما يعكس تطورًا مؤسسيًا واضحًا في نظام التقاضي.

### ثالثًا: السوابق القضائية كنموذج للتطور القضائي

تعد الأحكام القضائية الصادرة في قضايا الملكية الفكرية مرآة لجدية الصين في هذا المجال. من أبرز القضايا:

**قضية: (2012 Apple vs Proview)** حيث حكمت محكمة صينية لصالح شركة صينية تملك اسم "iPad" محليًا، ما دفع Apple لدفع 60 مليون دولار للتسوية. وقد أبرزت هذه القضية أهمية تسجيل العلامات التجارية مبكرًا داخل الصين.

**قضية: Huawei Samsung 2016-2019** حيث قضت محكمة صينية بتعويض شركة Huawei عن انتهاك براءات اختراع متعلقة بالهواتف الذكية، ما شكل سابقة في إنفاذ حقوق الشركات المحلية ضد منافسين دوليين.

تعكس هذه القضايا تحولًا استراتيجيًا في القضاء الصيني، من كونه مجرد منفذ للقانون إلى جهة فاعلة في حماية الابتكار وتعزيز العدالة التكنولوجية.

رابعًا: التحديات القائمة في إنفاذ الحماية القضائية

رغم التقدم، لا تزال هناك تحديات ملموسة:

**صعوبة الإثبات في القضايا التقنية الدقيقة**، خاصة عندما تكون الأدلة داخل حيازة الطرف المدعى عليه.

**تفاوت الخبرات القضائية** في بعض المناطق الريفية، حيث تفتقر المحاكم إلى الكفاءات المتخصصة.

**الضغوط الإدارية والمحلية** التي قد تؤثر أحيانًا على استقلالية القضاء، خصوصًا في القضايا التي تمس مصالح اقتصادية محلية.

### **التطورات الحديثة في الحماية القضائية للملكية الفكرية في الصين:**

شهدت الصين خلال السنوات الأخيرة تحولات جوهرية في بنيتها القانونية والقضائية المرتبطة بالملكية الفكرية، مدفوعةً بالتزام سياسي واضح من القيادة الصينية لتطوير الاقتصاد القائم على الابتكار، وبضغوط خارجية لتحسين بيئة حقوق الملكية بما يتماشى مع المعايير الدولية. وتشير هذه التطورات إلى مرحلة جديدة من الاعتراف القضائي في التعامل مع القضايا المعقدة للملكية الفكرية.

### **أولاً: الإصلاحات القانونية والتشريعية**

من أبرز معالم المرحلة الجديدة هي التعديلات التشريعية المتسارعة التي تهدف إلى تعزيز الردع، رفع سقف التعويضات، وتسهيل الإجراءات القضائية:

في عام 2020، تم تعديل **قانون براءات الاختراع** ليوّسع نطاق الحماية ليشمل نماذج المنفعة والتصاميم الصناعية، وزيادة التعويضات العقابية لتصل إلى خمسة أضعاف قيمة الضرر الفعلي في حالات الانتهاك العمدي.

كذلك، شملت **تعديلات قانون حقوق التأليف والنشر** لعام 2021 تعزيز حماية المصنفات الرقمية، وتقنين بعض المبادئ المتعلقة باستخدام المحتوى على الإنترنت.

كما تبنت الصين **قواعد قضائية توجيهية** أصدرها **المجلس الأعلى للشعب**، تساعد في توحيد معايير الأحكام في القضايا المتعلقة بالبرمجيات والابتكارات التقنية. هذه الإصلاحات أظهرت سعيًا صينيًا جادًا لتحسين البيئة القانونية بشكل يواكب التطور السريع في الاقتصاد الرقمي والتقني.

### **ثانيًا: التوجهات المستقبلية نحو مزيد من التخصص والصرامة**

تشير التوجهات الراهنة في السياسة القضائية إلى تركيز متزايد على:

**توسيع دور المحاكم المتخصصة** لتشمل مزيدًا من المقاطعات والمناطق الصناعية، وتعيين قضاة ذوي خلفية علمية وتقنية.

**تشديد العقوبات** على الانتهاكات الجسيمة، بما في ذلك إمكانية الإحالة للمحاكم الجنائية في حال وجود تكرار أو نية واضحة للإضرار.

**تشجيع الوسائل البديلة لتسوية المنازعات** مثل التحكيم والوساطة في قضايا الملكية الفكرية، بهدف تخفيف العبء عن المحاكم وتسريع البت في القضايا.

تدل هذه التوجهات على رغبة واضحة في خلق بيئة قانونية صديقة للمستثمرين والمخترعين، محليًا ودوليًا.

### ثالثاً: تأثير التكنولوجيا والتحول الرقمي

كان للتقدم التكنولوجي أثر كبير على تطوير ممارسات الحماية القضائية في الصين، ويتجلى ذلك في عدة نواحٍ:

**المحاكم الذكية:** بادرت الصين إلى إنشاء منصات إلكترونية رقمية لتسجيل القضايا والوثائق ومتابعة الجلسات عبر الإنترنت، وهو ما ظهر جلياً في "محكمة الإنترنت" في هانغتشو ( Hangzhou Internet Court).

**استخدام الذكاء الاصطناعي:** بدأت بعض المحاكم في استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي لتحليل الأدلة وتقديم استشارات قانونية أولية، مما ساهم في تحسين كفاءة التقاضي.

**التعامل مع الأدلة الرقمية:** طوّرت المحاكم قواعد أكثر دقة لقبول الأدلة الرقمية وتوثيقها، مثل سجلات البلوكتشين والعقود الإلكترونية.

يُعد هذا التحول الرقمي جزءاً من استراتيجية أوسع تسعى بها الصين إلى دمج التكنولوجيا في قطاع العدالة، مما يجعلها في طليعة الدول التي تدمج أدوات الثورة الصناعية الرابعة في نظامها القضائي.

### التحديات الدولية والتعاون مع المنظمات العالمية

رغم التقدم الكبير الذي أحرزته الصين في مجال حماية الملكية الفكرية، إلا أن علاقاتها الدولية في هذا المجال لا تزال تواجه تحديات كبيرة. وتُعد قضايا الملكية الفكرية من أكثر الملفات حساسية في العلاقات التجارية والدبلوماسية للصين، خصوصاً مع القوى الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، تبذل الصين جهوداً حثيثة لتعزيز تعاونها مع المنظمات الدولية وتقديم نفسها كطرف فاعل ومسؤول في النظام التجاري العالمي.

### أولاً: النزاعات الثنائية والدولية حول حقوق الملكية الفكرية:

تتكرر الاتهامات الدولية الموجهة إلى الصين بشأن تساهلها السابق في تطبيق قوانين الملكية الفكرية، أو تواطؤ بعض المؤسسات المحلية في انتهاك هذه الحقوق، خصوصًا في قضايا التقليد، والقرصنة، ونقل التكنولوجيا القسري. وقد مثلت هذه القضايا محورًا رئيسيًا في النزاع التجاري الأمريكي-الصيني:

في تقرير **الممثل التجاري الأمريكي (USTR)** لعام 2022، وُصفت الصين بأنها "المصدر الرئيسي لانتهاكات الملكية الفكرية على مستوى العالم"، رغم التقدم المحرز في التشريعات.

كما لجأت الولايات المتحدة، في أكثر من مناسبة، إلى **آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية (WTO)** ضد الصين، متهمَةً إياها بعدم الامتثال الكامل لاتفاقية **تريبس (TRIPS)**، لا سيما فيما يتعلق بحماية أسرار التجارة.

هذه النزاعات تعكس استمرار فجوة بين القوانين الصينية المعلنة، وتطبيقها العملي في بعض السياقات، لا سيما في المستويات المحلية والإدارية.

### ثانيًا: التعاون مع المنظمات الدولية وتعزيز الالتزام العالمي:

في مقابل التحديات، عززت الصين انخراطها مع المنظمات الدولية المتخصصة في حماية الملكية الفكرية، كجزء من استراتيجيتها لتحسين صورتها القانونية عالميًا.

تعد الصين عضوًا نشطًا في **المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)**، وشاركت في صياغة عدد من المعاهدات الحديثة، مثل معاهدة بكين بشأن الأداء السمعي البصري.

أطلقت الصين بالتعاون مع WIPO عدة **مبادرات تدريبية ودعم تقني** لتعزيز قدرات الدول النامية في إدارة قضايا الملكية الفكرية، ما يعكس توجهًا نحو لعب دور قيادي في الجنوب العالمي.

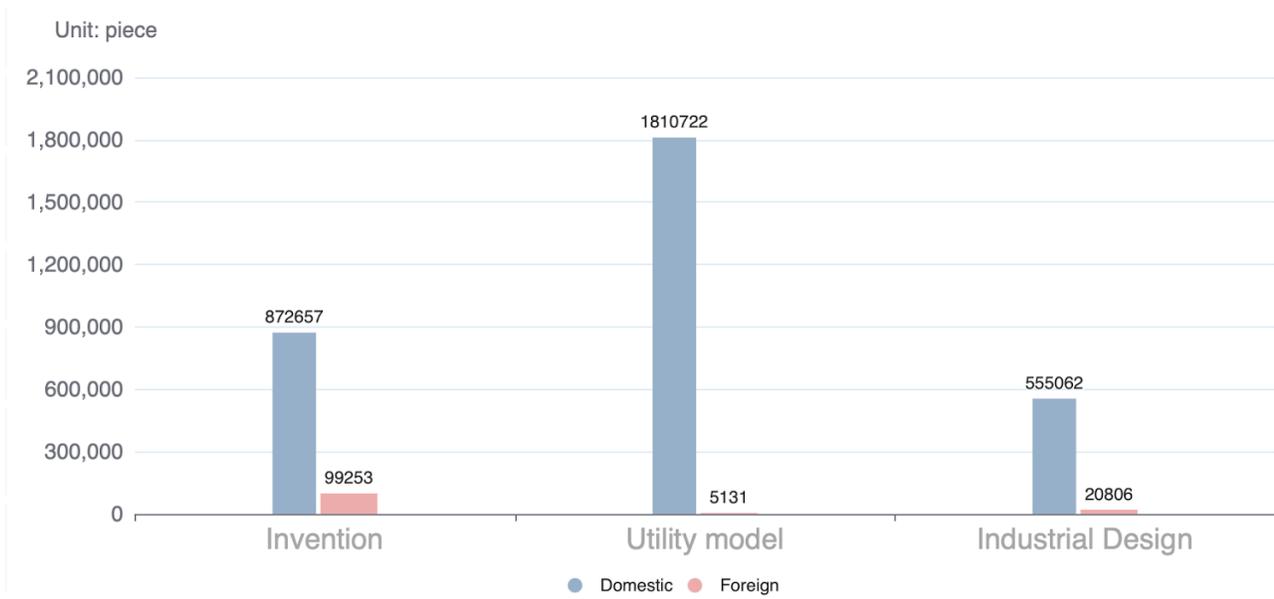
كما تعمل الصين على تحديث مكاتبها الوطنية لبراءات الاختراع لتكون أكثر تفاعلاً مع مكاتب دولية مثل المكتب الأوروبي للبراءات (EPO) ومكتب الولايات المتحدة لبراءات الاختراع والعلامات التجارية (USPTO).

ويلاحظ أن الصين أصبحت من أكبر الدول المودعة لطلبات البراءات الدولية بموجب **معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT)**، متجاوزة الولايات المتحدة في هذا المجال منذ عام 2019، ما يشير إلى تحول استراتيجي من مجرد حماية السوق المحلية إلى تصدير الابتكار عالمياً.

### ثالثاً: التوازن بين السيادة القانونية والتكامل الدولي

تواجه الصين تحدياً مزدوجاً يتمثل في رغبتها في الحفاظ على **السيادة القانونية**، مقابل ضغوط الانفتاح والامتثال لمعايير القانون الدولي. وتكمن المفارقة في أن نجاحها الاقتصادي والتقني جعل منها لاعباً لا يمكن تجاهله، لكنها لا تزال مطبقة بإثبات حسن نيتها في حماية الملكية الفكرية على الصعيد العملي، وليس فقط من خلال النصوص القانونية.

كما أن بعض الممارسات الحماية المحلية، والتفاوت في تطبيق القوانين بين المدن الكبرى والمناطق الريفية، لا تزال تُضعف من مصداقية الالتزامات الدولية التي تقطعها بكين على نفسها.



\* مخطط بياني: إحصائيات حول منح براءات الاختراع المحلية والأجنبية

يعرض الرسم البياني مقارنة بين عدد براءات الاختراع الممنوحة للجهات المحلية والأجنبية للفترة من يناير إلى نوفمبر 2024 في ثلاث فئات: **الاختراعات، نماذج المنفعة، والتصاميم الصناعية**. وحدة القياس هي عدد البراءات الممنوحة (بالقطع)، ويستخدم الرسم البياني لونين مختلفين لتمييز المتقدمين المحليين (باللون الأزرق) والأجانب (باللون الزهري)

في فئة **براءات الاختراع**، حصلت الجهات المحلية على **872,657** براءة، في حين حصلت الجهات الأجنبية على **99,253** براءة. وتُعد هذه الفئة مؤشراً على الابتكارات التقنية ذات القيمة العالية،

وتتطلب عملية فحص أكثر دقة واستغراقًا للوقت. ورغم هيمنة الجهات المحلية من حيث العدد، فإن العدد الكبير نسبيًا من البراءات الأجنبية يعكس اهتمامًا دوليًا قويًا بحماية التقنيات المتقدمة داخل السوق الصينية. وتشكل براءات الاختراع الأجنبية حوالي 10% من إجمالي هذه الفئة، مما يشير إلى نهج استراتيجي من قبل الشركات الأجنبية لحماية ابتكاراتها في الصين.

أما في فئة **نماذج المنفعة**، فيبرز تباين واضح؛ إذ حصلت الجهات المحلية على **1,810,722** براءة، مقابل **5,131** فقط للجهات الأجنبية. وتستخدم نماذج المنفعة عادة لحماية الابتكارات الجزئية أو التحسينات التقنية البسيطة، وهي مفضلة نظرًا لانخفاض تكلفتها وسرعة إصدارها مقارنة ببراءات الاختراع. وتُظهر هذه الفئة هيمنة ساحقة للمتقدمين المحليين، مما يعكس استغلالهم النشط لهذا النوع من الحماية الفكرية، خاصةً من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة. أما المشاركة الأجنبية الضعيفة جدًا فتشير إلى أن نماذج المنفعة لا تتماشى كثيرًا مع أولويات الشركات الأجنبية في الصين.

فيما يخص **براءات التصميم الصناعية**، تواصل الجهات المحلية تفوقها بعدد براءات بلغ **555,062**، مقارنةً بـ **20,806** فقط للجهات الأجنبية. ورغم هذا التفوق المحلي، فإن نسبة مشاركة الأجانب هنا أعلى نسبيًا من فئة نماذج المنفعة. وقد يعكس ذلك اهتمامًا معتدلاً من قبل الشركات الأجنبية بحماية الشكل والتصميم الخارجي لمنتجاتها في السوق الصينية، لا سيما في مجالات مثل الإلكترونيات الاستهلاكية والأزياء والتغليف. يُظهر الرسم البياني قوة واتساع منظومة الابتكار المحلية في الصين، إذ تهيمن الجهات المحلية على جميع فئات البراءات، وبشكل خاص في نماذج المنفعة. في المقابل، تركز الجهات الأجنبية بشكل أكبر على براءات الاختراع، وإلى حد أقل على التصميم الصناعية، مما يعكس اهتمامها

بحماية الابتكارات عالية القيمة والهوية البصرية للعلامة التجارية. وتوضح هذه الأنماط الأدوار المختلفة التي تلعبها أنواع البراءات في مشهد الملكية الفكرية المتطور في الصين.

تُظهر التجربة الصينية في حماية حقوق الملكية الفكرية تطورًا لافتًا يعكس التزامًا متزايدًا ببناء بيئة قانونية عادلة ومحفزة للابتكار. فقد أسهمت الإصلاحات القضائية، لا سيما إنشاء المحاكم المتخصصة وتحديث التشريعات ذات الصلة، في تعزيز ثقة أصحاب الحقوق وضمان إنفاذ فعال للقوانين.

كما أن تركيز الصين على الموازنة مع المعايير الدولية يعكس رغبتها في لعب دور أكبر في منظومة الابتكار العالمية. ومع استمرار التحديات، كمسألة التنفيذ المحلي والتفاوت في القدرات القضائية بين المناطق، تظل التجربة الصينية نموذجًا جديرًا بالدراسة، خاصةً في السياقات النامية التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين تشجيع الإبداع وضمان العدالة القانونية.

Sources:

1. China National Intellectual Property Administration: <https://english.cnipa.gov.cn/index.html>
2. Chart 1-1 : <https://english.cnipa.gov.cn/col/col2942/index.html>
3. Apple vs Proview Lawsuit case: <https://flatfeecorp.com/articles/huawei-versus-samsung-2016-patent-lawsuit-china>
4. Huawei vs. Samsung 2016 Patent Lawsuit Case: <https://flatfeecorp.com/articles/huawei-versus-samsung-2016-patent-lawsuit-china>
5. USTR 2022 Report: <https://ustr.gov/about-us/policy-offices/press-office/press-releases/2023/february/ustr-releases-annual-report-chinas-wto-compliance>
6. Patent law Amendment 2020: [http://en.npc.gov.cn.cdurl.cn/2020-10/17/c\\_674693.htm](http://en.npc.gov.cn.cdurl.cn/2020-10/17/c_674693.htm)
7. TRIPS Agreement: [https://www.wto.org/english/docs\\_e/legal\\_e/27-trips\\_01\\_e.htm](https://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/27-trips_01_e.htm)